شركاء في المسؤولية وشركاء في الإنسانية

بيان صادر عن المؤتمر الدولي للاجئين لعام

بيان صادر عن المؤتمر الدولي للاجئين لعام 2018.

مقدّمة

نحن 156 مشاركاً نمثل 98 مؤسسة مختلفة من 29 دولة، بما في ذلك منظمّات المجتمع المدني ومبادراته بإدارة المجتمعات المضيفة واللاجئين، وكذلك الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الفكرية والبلديات والقطاع الخاص قد اجتمعنا في اسطنبول في إطار المؤتمر الدولي للاجئين المنعقد في 10 11 أيار/مايو 2018.

وقد استفاد الاجتماع في اسطنبول من مساهمات حوالي 600 منظمة من 47 دولة والتي قد شاركت في المشاورات التي أجريت على مدى الأشهر الستة الماضية. عملية التحضير هذه والاجتماع بحدّ ذاته يشكلان منصّة انطلاق مهمّة لإظهار مساعينا المشتركة لتحقيق المساواة في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات، فضلاً عن التزامنا المشترك بالعمل معاً لكي نضع أصوات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وطموحاتها في طليعة تطوير السياسات والبرامج، بما في ذلك الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. تشكل التوصيات الواردة في هذا البيان دعوة بالإجماع لجميع الجهات الفاعلة للوفاء بالتزاماتها ولكي تضع المساواة في الحقوق ومشاركة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في صلب سياساتها وإجراءاتها وبرامجها، وللعمل مع الآخرين وللتعاون والتنسيق معه على وجه طارئ للمساعدة على تحويل نظام اللاجئين الدولي بصورة تكفل تشارك مسؤولية تلبية الاحتياجات بطريقة متوازنة ومسؤولة.

دعوة إلى مقاربة جديدة

يحتاج نظام اللاجئين الدولي إلى مقاربة جديدة إذا أراد المجتمع الدولي، على تنوع جهاته الفاعلة، أن يستعيد الأمل وأن يرسّخ العدالة وأن يمكن ملايين النازحين حول العالم من العيش بكرامة وبمأمن من الخوف والعوز. ندعو جميع المعنيين إلى الانضمام إلينا في دعم المساواة في حقوق اللاجئين وتعزيز قدراتهم وتطلعاتهم على المدى البعيد. كما ندعو إلى التنسيق والتضامن الدوليين اللذين يقومان على مبدأ تشارك المسؤولية في معالجة قضايا اللاجئين وعلى التزام صلب باستئصال العوامل التي لا تزال تجبر الناس على الفرار. إنّ المقاربة التي نصبو إليها:

- توزع توزيعاً منصفاً ومنتظماً بين الدول مسؤولية الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة،
- تحوّل النظرة إلى اللاجئين من مجرّد مستفيدين من المساعدات المقدمة إليهم إلى أصحاب حقوق ومسؤوليات ومواهب وقدرات وتطلعات،
- تكفل الكرامة والمساواة وحقوق الإنسان لجميع اللاجئين من نساء ورجال وأطفال ومراهقين وكبار السن وسائر المجموعات بغضّ النظر عن المعتقد أو القدرة العقلية أو البدنية أو الرؤية السياسية أو الدين أو العرق أو الوضع الاقتصادي أو التوجه الجنسي أو التعليم أو الطبقة أو بلد المنشأ،
- تسعى إلى القضاء على أسباب النزوح بما في ذلك النزاعات العنيفة والحرمان الاقتصادي والأحوال البيئية والاضطهاد على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو المعتقد أو الآراء السياسية أو الإيديولوجية أو أي مكوّنات أخرى من هوية الشخص،

- تنتج حلولاً دائمة ومستدامة تعود بالنفع المتبادل على اللاجئين وعلى الدول المضيفة على حدّ سواء،
- تكفل للاجئين وللمجتمعات المضيفة مكانتهم على جميع مستويات اتخاذ القرار وفي كافة مراحل تنفيذ السياسات،
- تضع احتياجات النساء والفتيات في مقدّمة تطوير جميع السياسات والبرامج وتكفل مشاركتهن التامّة في عملية اتخاذ القرار،
- تمكن من الاعتماد على الذات وتستند على قدرات اللاجئين وخبراتهم ومعارفهم،
- تكفل تصرّف جميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي بأعلى مستويات الشفافية والمساءلة،
- تشجّع احترام جميع الشركاء واندماجهم وتضامنهم وتجانسهم ووحدتهم.

يستحيل تحقيق ذلك كله من دون إرادة سياسية شاملة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية والالتزام بتعزيز معايير الشركاء الفاعلين وقدراتهم على جميع المستويات بما في ذلك المعرفة والنظم والإجراءات.
دعماً لما ورد آنفاً، ندعو إلى اعتماد آلية مراقبة وتقييم مستقلة وشاملة معززة بجمع البيانات لا تميز على أساس الجنس، وتوثيق أفضل الممارسات ومراجعة الدروس المستفادة، من أجل ضمان الفاعلية وتشجيع الابتكار في نظم إدارة الاستجابة للاجئين.

أولويات من أجل إجراءات فوريّة

نحث على العمل الجماعي لتحقيق الأهداف ذات الأولوية التالية في المجالات الموضوعية الخمسة التي تمّ تحديدها من خلال مشاوراتنا، وهي: ضمانات للحقوق القانونية للاجئين وطالبي اللجوء، والحصول على خدمات عالية الجودة، وحلول دائمة وتشارك المسؤوليات، وزيادة دعم النساء والفتيات النازحات، والتمثيل والمشاركة على جميع مستويات اتخاذ القرار.

الحقوق القانونية واللجوء

تعتبر الحقوق القانونية في صلب حماية اللاجئين. ومن شأن ضمان الحصول على هذه الحقوق أن ينقل مستوى الحوار من أشخاص محتاجين إلى أشخاص ذوي حقوق. كما أن بناء هيكليات الحصول على الحقوق القانونية هو أمر أساسي لسياسة لجوء تدريجية، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة، والتمتع بحقوق اللجوء الأساسية، وحماية اللاجئين ولا سيّما النساء والفتيات من الفئات المهمشة. سواء كان اللاجئون مقيمين في دول اللجوء الأولى أو في حال إعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في دول أخرى، فإنهم يحتاجون إلى ضمانات لحقوقهم وحرياتهم ووضوح وضعهم القانوني ووصولهم إلى القضاء والمساعدة القانونية. ولبلوغ هذه الغاية، ندعو إلى:

- إنشاء أطر قانونية وآليات الحصول على الحقوق وحمايتها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية وفقاً للقوانين والمعايير الدولية،
- ضمان الحصول على اللجوء وبلوغ الإقليم المرغوب فيه والإجراءات الفاعلة والمناسبة من حيث التوقيت والنوعية،

- ضمان الحصول الى المساعدة القانونية وعلى الآليات والحلول المؤاتية للاجئين وطالبي اللجوء في جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية بما فيها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضمان توفر الصفة المناسبة للقيام بذلك،
- إنشاء آليات مستقلة للرقابة والرصد لضمان توفير العناية الواجبة وتعزيز الاندماج والدقة والشفافية في جميع إجراءات طلب اللجوء والإجراءات ذات الصلة بحقوق اللاجئين. وتشمل الأمثلة إجراءات الطعن المتعددة المستويات أو التقييمات الخارجية المستقلة من قبل أطراف مستقلة،
- تحديد مدّة التوقيف وتأمين بدائل أقل تقييداً تسترشد بالحرية كحق من حقوق الإنسان، وإنهاء توقيف الأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة من خلال بروتوكولات تكفل تقديم مبدأ المصالح الفضلى للطفل،
- إنشاء حيّز للمشاركة المباشرة من جانب اللاجئين وأعضاء المجتمعات المضيفة في الإجراءات القانونية الدولية والوطنية ذات الصّلة بحقوق اللاجئين، بما في ذلك العمليات ذات الصلة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
- إنشاء نظم الإبلاغ عن الانتهاكات ومراقبة التقيّد بالمعايير على جميع المستويات ذات الصّلة بآليات كالمراجعة الدورية لسجلات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة.

الحصول على الخدمات

بغضّ النظر عن الوضع القانوني أو شهادات الإثبات للاجئين، يحق لهؤلاء جميعهم الحصول على الخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم والعمل. وهذا أمر حاسم لضمان حقوقهم الأساسية وتوفير العيش الكريم لهم وتمكينهم من الاستقرار بشكل فاعل في المجتمعات المضيفة. ومع ذلك، فإن الحصول على هذه الحقوق كثيراً ما يكون محدوداً أو مرفوضاً أو غير متاح. ومن بين عوامل أخرى، ثمّة التفاوت في توزيع المسؤولية عن حماية اللاجئين بين الدول، واعتماد نظام اللاجئين في عدد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويحدّ ذلك قدرة العديد من الدول المضيفة على إتاحة الحصول المتكافئ للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء على الخدمات الجيدة. ونظراً لطول أمد العديد من حالات اللجوء في العالم ولثغرات التمويل في هذا القطاع، نرى أنه من الضروري إجراء تغييرات في السياسات من أجل تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمسؤوليات بين الدول وغيرها من الجهات المعنية وأن يقترن ذلك بتحديد واضح للمسؤوليات لكلّ جهة من الجهات. ولهذه الغاية، ندعو إلى:

- التعاون بين الدول التي تستضيف أعداداً قليلة نسبياً من اللاجئين و/أو لا تستضيف لاجئين أصلاً، من أجل تشارك مسؤولية توفير المساعدة الانمائية والإنسانية. والحوار مع المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمنتديات (مثل البنك الدولي وبنك التنمية الجديد، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين) وعلى الدول المضيفة دراسة مجموعة من التدابير التي يمكن أن تساعد في توفير الموارد الوطنية والحيّز المالي للبلدان المضيفة الرئيسة والسماح لها بالاستثمار في الخدمات التي تقدّم للاجئين والدول المضيفة على حدّ سواء. ويمكن ان تشمل هذه التدابير الترتيبات التجارية بشروط ميسرة لدعم النمو الاقتصادي الشامل، وعدم إخضاع المساعدات للشروط، ومواجهة القروض الدورية والقروض بالعملة المحلية من

بين إجراءات أخرى. وعلى الدول المضيفة للاجئين بالتعاون مع الدول الأخرى ومن خلال دعمها:

- ضمان حصول اللاجئين على عمل مجزي مع الحماية القانونية الكاملة،
- توفير فرص تطوير مهارات مطابقة للعرض والطلب في السوق وكذلك الحوافز لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من توظيف اللاجئين،
- تحفيز القطاعات التي يمكن أن توظف اللاجئين والمجتمعات المضيفة،

- مراقبة تطبيق جميع القواعد والأنظمة والسياسات ذات الصلة بتوفير الخدمات وخلق فرص العمل للاجئين والمجتمعات المضيفة،
- ضمان تنسيق الجهود التعاونية والتنسيقية مع وضع أهداف واضحة قابلة للقياس ومحدّدة زمنياً لرسم السياسات وتنفيذها من أجل جميع الخدمات والبرامج في الدول المضيفة،
- ضمان إمكانية الحصول على تعليم جيد لجميع اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم بغض النظر عن الوضع القانوني والإصدار المسبق للإفادات. وفي ظل الظروف التي لا يكون فيها التعليم النظامي خياراً متاحاً، لا بدّ من ضمان توفير المؤسسات الحكومية لتعليم معترف به يكون مرناً وعالي الجودة وعند اقتضاء الحاجة توفير تعليم معجّل وغير تقليدي، كما يجب عدم حرمان التلاميذ من جميع الفئات العمرية، وبخاصة اللاجئين، من فرص مواصلة تعليمهم من الحضانة إلى التعليم العالي،
- ضمان حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على رعاية صحية عالية الجودة عملاً بمبدأ التغطية الصحية الشاملة الذي لا يستثني أحداً،
- الاستفادة من قدرات اللاجئين وخبراتهم وتدريبهم المهني ومن منظماتهم في جميع مجالات الخدمات بما في ذلك المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية.

الحلول الدائمة وتشارك المسؤولية

بلغ النزوح القسري عبر الحدود الدولية مستويات قياسية وكذلك عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات لجوء طويلة الأمد. ومع كون توفير المساعدة الإنسانية العاجلة أمراً حاسماً عند بداية أي أزمة، لا بدّ من حلول طويلة الأمد لدعم اللاجئين والدول المضيفة. وتتحمّل الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل حصّة غير متوازنة من المسؤولية عن استضافة اللاجئين فيما يخصّ الموارد من اقتصادية وغيرها. نرى أنّ ثمّة حاجة إلى تغييرات في السياسات من أجل ضمان توزيع أكثر إنصافاً وانتظاماً للمسؤولية بين الدول وتحسين حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الخدمات وتوسيع فرص حصول اللاجئين على حلول مستدامة وطويلة الأمد. بناءً على ما تقدّم، ندعو إلى:

- تطوير حلول بديلة طويلة الأمد بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وإعادة التأكيد على حقّ الأشخاص في التماس اللجوء في أي دولة يختارونها،
- إنشاء آلية تهدف إلى ضمان توزيع عادل ومنظم للمسؤولية يراعي الاحتياجات المحدّدة للدول المضيفة ويعتمد على نقاط القوّة والموارد المحلية المتاحة فيها. ويجب أن يتحدّد ذلك من خلال حوار على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي يكون متعدد القطاعات بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمّات المجتمع المدني بإدارة المجتمعات المضيفة أو اللاجئين، وكذلك البلديات والأوساط الأكاديمية،
- انشاء آلية ممولة وتتمتع بالموارد اللازمة لمساءلة أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إشراك المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الفكرية والبلديات منظمّات المجتمع المدني بإدارة المجتمعات المضيفة أو اللاجئين بما في ذلك منظمات المرأة من أجل بلورة تنفيذ برنامج العمل،

- ضمان التعاون والتنسيق بين الدول المتوسطة والرفيعة الدخل والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية الكلية وزيادة فرص العمل وتكامل سـوق العمل في دول اللجوء الأول من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك تشارك الخبرات والقدرات وترتيبات التجارة الميسّرة واستثمارات مبتكرة وموجهة وقروض ميسّرة وتقاسم المخاطر واستخدام استراتيجي للمال العام،
- توسيع قنوات صلبة لتعزيز التنوع وبناء مجتمع شامل من أجل تسهيل اللحمة الاجتماعية،
- ضمان إفساح المجال للمجتمع المدني بما في ذلك منظمات اللاجئين والأوساط الأكاديمية من أجل دراسة إمكانات حركة الهجرة الحرة بين دول اللجوء ودول المنشأ دونما حاجة إلى الإعادة الدائمة للاجئين إلى أوطانهم، كاستراتيجية لدعم إعادة إعمار وتأهيل دول المنشأ واحتمال العودة الطوعية إلى الوطن،
- إعادة تأكيد الالتزامات التي تعهد بها جميع أصحاب المصلحة بمبدأ عدم الإعادة القسرية من أجل ضمان الحق في العودة الطوعية إلى الوطن بأمن وكرامة،
- زيادة أعداد أماكن التوطين ووجهاته وتطوير طرق جديدة لتمكين تنقل اللاجئين بين الدول بما في ذلك الكفالة الخاصّة والقبول الإنساني والعمل والدراسة وبرامج جمع شمل الأسر.

النساء والنزوح

تواجه النساء والفتيات المخاطر ويتعرّضن للضعف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يرتبط بالتمييز وعدم المساواة المستمرّ بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. إنّ العنف والاضطهاد وغيرهما من الصدمات التي تتعرّض لها النساء خلال النزاعات والنزوح تزيد من مخاطر الفقر والبطالة الهيكلية وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية بما فيها الصحة الإنجابية والتعليم وغيرها. وعلى الرغم من الأدبيات حول مشاركة المرأة، تظلّ أصوات اللاجئات مغيّبة باستمرار في عمليات اتخاذ القرار الوطنية والدولية على جميع المستويات، ما يؤدى إلى سياسات قاصره عن توفير أهمّ ما يلزم للنساء والفتيات اللاجئات. وتماشياً مع الالتزامات الوطنية والاقليمية والدولية القائمة التي تعهدت بها الدول، مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ومعاهدة أمستردام لعام 1997، واتفاقية إسطنبول لعام 2010 بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنـزلي، وقرار الامم المتحدة رقم 1325، ندعو إلى:

- إدراج احتياجات النساء والفتيات في جميع مراحل عملية رسم السياسات، كالتخطيط والتشاور والتنفيذ والمراقبة والتقييم،
- تعزيز صور النساء التي تعكس القدوة الإيجابية القوية وإظهارهن كشريكات صاحبات حقوق وصاحبات مصلحة والكفّ عن تصوير المرأة الضعيفة المستفيدة من المساعدات،
- التدريب وبناء القدرات على مسائل مراعاة الحساسية الجنسيه وحقوق المرأة لكافة أصحاب المصلحة العاملين مع اللاجئات كالإعلام والبحوث الحكومية ووكالات الغوث الدولية،
- زيادة دعم المنظمات الشعبية ومنظمات النساء أو اللاجئين من خلال التمويل والموارد والتشبيك وتعزيز القدرة على إجراء البحوث والتخطيط والإدارة وبناء الاستراتيجيات،
- زيادة تمثيل المرأة من الناحيتين الكمية والنوعية، عبر القطاعات المختلفة، بما في ذلك في المواقع التي تعتبر "ذكورية" تقليدياً، مثل إنفاذ القانون وحفظ السلام وبرامج التنمية والإعمار بعد انتهاء النزاعات،
- إعادة تعريف مفهوم الأمن البشري الذي يتجاوز الأمن العسكري بما في ذلك من جوانب كالأمن الداخلي، وأمن المرأة في المجالين العام والخاص، والفرص الاقتصادية، والمشاركة السياسية لضمان تكافؤ الفرص وحصول النساء على حقوقهن الأساسية،
- دعم انتاج المرأة للمعرفة على جميع المستويات، بما في ذلك معرفة القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية والمعرفة الأكاديمية وتهيئة بيئة تمكينية لتبادل متعدد القطاعات والتواصل عن طريق تدريب النساء على تصميم البيانات وجمعها وتحليلها، وتعبئة الموارد، ووضع جداول أعمال تصميم السياسات المبنية على الأدلة،

- تحدي أنماط التمييز والتحرّش عبر مختلف القطاعات والجهات الفاعلة في قطاعي التنمية والمساعدات الدولية،
- على الحكومات الوطنية الوفاء بالتزاماتها ازاء إنفاذ حقوق المرأة.

التمثيل والمشاركة

يجب إثراء صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في ما يخصّ النزوح القسري على جميع الأصعدة بوجهات نظر البلدان الأكثر تضرراً وخبراتها وأولوياتها. مسألة التمثيل أو من يتحدث عمّن وكيف ومتى في ما يخصّ مسائل اللاجئين هي أمر بالغ الأهمية. على اللاجئين والدول التي تستضيف اللاجئين والمجتمعات المضيفة أن تتحدث عن نفسها، وأن تلعب دوراً رئيساً في تقرير أيّ من السياسات والبرامج تحدّد أولوياتها على جميع المستويات، وكذلك القرارات المتعلقة بالعمليات والنظم وتمويل السياسات وتنفيذها. إنّ الوضوح والتوجيه وعمليات الدعم كلها حاسمة لضمان عدم تجاوز هذه العمليات بشكل روتيني أو استخدام السياسات الموضوعة دون علمها أو سلطتها. لذا ندعو إلى:

- دعم اللاجئين ومنظماتهم من أجل إنشاء منصّة دولية لمشاركة اللاجئين وتمثيلهم الذاتي، تتألف من شبكة منظمات اللاجئين ومبادرات وزعماء من حول العالم،
- ضمان إصلاح الممارسات الحالية، بما في ذلك تصميم البرامج من قبل جميع الأطراف الفاعلة الانمائية والإنسانية وصانعي السياسة لضمان إشراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في جميع المراحل وعلى جميع مستويات رسم السياسات وتنفيذها. وينبغي ان يقترن ذلك بإنشاء آلية لمراقبة أداء الجهات الفاعلة ومحاسبتها.
- إنشاء مسارات من قبل وكالات الأمم المتحدة لإدماج منظمات المجتمع المضيف واللاجئين في النظم القائمة لصياغة الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك توجيه الدعوات الى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولمشاورات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السنوية مع المنظمات غير الحكومية،
- تطوير آليات شاملة من قبل البلديات والحكومات الوطنية من أجل تشجيع مشاركة منظمات اللاجئين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الفكرية والقطاع الخاص والمجموعات المحلية، فضلاً عن اللاجئين الأكاديميين وغيرهم من المهنيين، في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها،
- إدراج البلديات والمجتمعات المحلية المضيفة في عملية متابعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وضمان مشاركة اللاجئين ومنظماتهم على الصعيدين الدولي والوطني لدعم الآليات المدرجة في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين،
- توفير الحكومات الوطنية الوضعية القانونية اللازمة لتمكين اللاجئين من المشاركة على قدم المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويشمل ذلك إيجاد حلول تراتبية لتحديد الوضعية القانونية مثل الإقامة قصيرة أو طويلة الأمد مع ما يقابلها من حقوق،
- دعم مبادرات اللاجئين متعدّدة الوسائط وغيرها من الوسائل الاجتماعية والثقافية والأكاديمية التي تمكن اللاجئين والمجتمعات المضيفة من سرد وتعزيز تصوراتها الخاصة وخبراتها وأفكارها ومن أجل بلورة الخطابات المتعلقة بشؤون اللاجئين. كما يجب أن تدعم

الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية اللاجئين من أجل حصولهم على التكنولوجيا،

- سائر الاستجابات للعوائق المنهجية لمشاركة المرأة على جميع المستويات.

خاتمة

جميع المشاركين في المؤتمر الدولي للاجئين الذي عقد في اسطنبول يومي 10 و11 أيار/مايو قد أقرّوا بالإجماع أولويات السياسات وتخطيط الأنشطة الواردة في هذا البيان. نحن المشاركين في هذا المؤتمر نعتقد أن تنفيذ هذه التوصيات أمر حيوي لتحسين الدعم المقدّم إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتحقيق تشارك أكثر عدلاً وإنصافاً للمسؤولية في نظام اللجوء الدولي.

نحن مجموعة من منظمات اللاجئين والمجتمع المضيف والمجتمع المدني وحلفائنا من المجتمع الدولي مصممون على العمل معاً من أجل وضع النظم والآليات التي يمكن أن تساعد على جعل أصوات الأشخاص الأشدّ تأثراً بالنزوح في واجهة الاستجابة للاجئين. ونحن على ثقة من أن تعاوننا الوثيق مع واضعي السياسات على جميع المستويات هو أمر أساسي من أجل عمليات أكثر شمولاً قائمة على المشاركة والتي قد صمّمت بهدف زيادة فرص حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الحقوق الأساسية، بما في ذلك التمثيل والمشاركة والحصول على الحقوق القانونية والخدمات الأساسية والحلول الدائمة وحقوق المرأة.

ليست التوصيات المقدمّة هنا حصرية وإنما هي تمثل مجموعة من نقاط انطلاق لمزيد من التفصيل لاحقاً. وفي حين أن بعض هذه التوصيات قد تمّ الاعتراف بها على نطاق واسع، فإننا نشعر بالقلق إزاء بقاء هذا الاعتراف مجرّد خطاب لا تتمّ ترجمته إلى أفعال. وهكذا، فإن هذا البيان يمثل دعوة بالإجماع لجميع الجهات الفاعلة للوفاء بالتزاماتها ولكي تضع المساواة في الحقوق ومشاركة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في صلب سياساتها وإجراءاتها وبرامجها، وللعمل مع الآخرين وللتعاون والتنسيق معهم على وجه طارئ للمساعدة على تحويل نظام اللاجئين الدولي بشكل تكفل تشارك مسؤولية تلبية الاحتياجات بطريقة متوازنة ومسؤولة.

INTERNATIONAL
REFUGEE
CONGRESS